الأمم المتحدة A/CN.10/PV.210

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الوثائق الرسمية

الجلسة ٢١٠
الاثنين، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧
الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غارسيا . . . . . (كولومبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

افتتاح الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعلن افتتاح الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كل أعضاء الهيئة على اختيارهم لي لرئاسة هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. فهم بهذا الصنيع خلعوا عليَّ شرفا رفيعا وامتيازا.

وأود بصفة خاصة أن أنوه بالمساهمة الكريمة من وفد إكوادور بتأجيل ترشيحه لمنصب نائب رئيس هذه الهيئة، بعد أن تلقى سلفا تأييد مجموعته الإقليمية للترشيح لهذا المنصب.

وأود كذلك أن أعرب عن عميق تقديري لسلفي السفير هوفمان على العمل الهام الممتاز والمثمر الذي قام به خلال فترة رئاسته للهيئة.

ولا يفوتني أن أشيد بموظفي الأمانة العامة وبصفة خاصة أمين هيئة نزع السلاح، على تحضير الوثائق التي جعلوها في متناول أيدينا، وعلى التزامهم الراسخ بعمل الهيئة.

إنه لأمر ذو مغزى أن تبدأ هيئة نزع السلاح دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٧ بعد أيام قلائل فقط من اختتام الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقبل أيام قلائل فقط من بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وإنني لعلى يقين من أن هيئة نزع السلاح، بوصفها الجهاز الدولي الوحيد في مجال نزع السلاح، ستكون في مستوى متطلبات الدور الذي أنيط بها: وهو دراسة شتى المسائل في ميدان نزع السلاح وتقديم توصيات عنها والتشجيع، في نفس الوقت على تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة.

وسيتعين على الهيئة أيضا أن ترقى إلى مستوى التطلعات إلى دورها بوصفها الجهاز التداولي المتخصص ضمن آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الذي يتيح إجراء مداولات متعمقة حول مسائل محددة لنزع السلاح، بهدف تقديم توصيات ملموسة بشأنها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C 178 وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي هذه الدورة، ستستأنف الهيئة ممارستها بفحص ثلاثة بنود من جدول الأعمال خلال فترة ثلاثة أسابيع ويوم واحد.

وفي هذه السنة ستشرع اللجنة في النظر في البند ٤ من جدول الأعمال "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية". وستشرع اللجنة أيضا في النظر في البند ٦ من جدول الأعمال "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون". كذلك يتضمن جدول أعمال هيئة نزع السلاح، وللسنة الثانية على التوالي، النظر في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

إن الجو ملائم لإحراز التقدم بشأن هذه البنود الثلاثة. وإنني لعلى يقين من أننا، مع الإسهامات الوطيدة العزم من قبل جميع الوفود المشاركة في الدورة الموضوعية الحالية لهيئتنا، سنحرز التقدم ونحقق النتائج - ولهذا أهمية زائدة في وقت نتكلم فيه عن تحسين فعالية منظمتنا وكفاءتها.

وإنني لعلى اقتناع ليس بالأهمية البالغة لهيئة نزع السلاح فحسب، وإنما بأن أفضل الوسائل بالنسبة لنا للمضي قدما بعملية تعزيز الهيئة هي الإسهام بإحراز نتائج ملموسة.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة A/CN.10/L.40.

أقر جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نظرت الهيئة في دورتها التنظيمية في سلسلة من الموضوعات شملت، أولا، جدول الأعمال المؤقت؛ وثانيا، إنشاء الأفرقة العاملة الثلاثة المعنية بالبنود الموضوعية الثلاثة من جدول الأعمال؛ وثالثا، تعيين رؤساء الأفرقة العاملة؛ ورابعا، المقرر الخاص بموعد وطول الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧.

وفي هذا الصدد، انتخبت الهيئة فييت نام وكوبا ولكسمبرغ ومنغوليا نوابا للرئيس. وما زال مطلوبا انتخاب نائبين للرئيس أحدهما من مجموعة دول أوروبا الشرقية والآخر من مجموعة الدول الأفريقية. ولقد تم اختيار السيدة جنفييف هاملتون من استراليا لشغل منصب المقرر، وعينت الهيئة السفير مايكل هوي من أيرلندا رئيسا للفريق العامل الثالث، الذي يتناول البند ٦ من جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح التقليدي.

وفيما يتعلق بالفريقين العاملين الآخرين - وأحدهما يتناول دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح والآخر يتناول إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية - فستستمر المشاورات. ونأمل أن تتمخض على وجه السرعة عن الاتفاق على رئاستيهما.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ أعضاء مكتب الهيئة لعام ١٩٩٧ المنتخبين حديثا.

المسائل التنظيمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أناقش الآن البرنامج العام لعمل الدورة الحالية الوارد في الوثيقة A/CN.10/1997/CRP.1. وبرنامج العمل جدول زمني تمهيدي لعمل الهيئة، وهو عرضة لأية تعديلات قد تكون ضرورية. وستتولى الأمانة العامة إعداد وتعميم جدول زمني عن الأسبوع الأول من الدورة، وذلك بعد أن يقوم المكتب، في الجلسة التي سيعقدها غدا، بالبت فيه، بالتشاور مع رؤساء الأفرقة العاملة. والجدول الزمني لهذا الأسبوع سيكون متاحا للوفود في موعد غايته بعد ظهر غد. وسيتبع نفس الإجراء بالنسبة للجدول الزمني للأسبوعين اللاحقين.

وبالنسبة لتوزيع الوقت على كل بند من بنود جدول الأعمال سيراعى مبدأ المساواة مع المرونة للأغراض العملية. وكما سبق أن أشرت سيراعي الجدول الزمني احتياجات كل هيئة فرعية، بالتشاور مع رؤساء الأفرقة العاملة. ومن المتوقع أن يتحمل الفريق العامل الثاني المعني بالبند ٥ من جدول الأعمال عبء عمل أثقل وأن يخصص له المزيد من موارد الجلسات، حيث أن البندين ٤ و ٦

جديدان، وحيث أنه يتعين علينا أن نبذل كل جهد مستطاع للانتهاء بأسرع ما يمكن من البند ٥ من جدول الأعمال بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وسيتقاسم الفريقان العاملان الآخران ما يتبقى من موارد الجلسات.

سيجد الأعضاء في الوثيقة A/CN.10/1997/CRP.1، التي تتضمن برنامج العمل، أن خمس جلسات خصصت للتبادل العام للآراء. وأود أن أطلب من الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين لدى الأمانة العامة بأسرع ما يمكن. والموعد النهائي للتسجيل هو الساعة السادسة من مساء اليوم. وبالنسبة للبيانات العامة، ينبغي إعطاء الأمانة العامة ٢٥ نسخة من كل بيان.

إذا لم يكن هناك تعليق أو اعتراض سأعتبر أن الهيئة ترغب في المضي على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بغية استخدام الموارد المتاحة بكفاءة، نناشد جميع أعضاء هيئة نزع السلاح الحرص على الحضور في المواعيد المحددة حتى يمكننا أن نبدأ جلساتنا وفقا للجدول الزمني للهيئة.

وفيما يتعلق بوثائق الدورة الحالية أود أن أوضح أن تقرير هيئة نزع السلاح المقدم للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/42) وكذلك الوثائق المدرجة في التقرير ستكون الوثائق الأساسية الهامة لهذه الدورة. وبطبيعة الحال تشكل التقارير السابقة للهيئة مراجع مفيدة أيضا. وفي أثناء المشاورات بشأن بنود جدول الأعمال المتنوعة - وخاصة بشأن البندين ٤ و ٥ الجديدين - ربما يكون عدد من ورقات العمل المقدمة من الوفود معروضا على الهيئة. وأرجو من الوفود المهتمة أن تقدم ورقات عملها للأمانة العامة بأسرع ما يمكن لتجهيزها.

وكما جرت العادة في السنوات السابقة، نرحب بحضور المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب في الجلسات العامة وجلسات اللجنة الجامعة لهيئة نزع السلاح.

التبادل العام للآراء

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): الآن وقد نظرنا في الجوانب المختلفة لتنظيم عمل الدورة الحالية، أود أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة بشأن مختلف الموضوعات الواردة في جدول الأعمال. وسنمضي حسب ترتيب تلقي الطلبات من الوفود.

السيد راماكر (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت البلدان المنتسبة للاتحاد التالية: استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا عن تأييدها للبيان. كما أعربت أيسلندا ولختنشتاين والنرويج عن تأييدها له.

في البداية أود أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا لدورة عام ١٩٩٧ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. صباح اليوم، خلال الجلسة التنظيمية، تم التأكيد على أنكم مؤهلون جدا لرئاسة هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. ونحن نوافق على هذا من كل قلوبنا.

ونهنئ أيضا السفير ولفغانغ هوفمان الذي ترأس دورة العام الماضي لهيئة نزع السلاح. ولقد كان لمهاراته الدبلوماسية الواسعة المعروفة - التي كان من دواعي سروري أن ألمسها عن كثب - فضل كبير في اعتماد التقرير والتوصيات بشأن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي بتوافق الآراء في عام ١٩٩٦. ونرجو من وفد ألمانيا إبلاغ شكرنا للسفير هوفمان.

ومرة أخرى، أمام هيئة نزع السلاح في هذا العام، جدول أعمال كامل، وسوف تجرى مناقشة ثلاثة بنود موضوعية، منها اثنان تعد جديدة على جدول أعمالنا كما لاحظ الرئيس.

وفي بداية دورة عام ١٩٩٦، أعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن أي موضوع من المواضيع المدرجة في جدول أعمالها، في السنتين السابقتين. فهيئة نزع السلاح يجب أن تكون هيئة متخصصة للأمم المتحدة لإجراء مداولات متعمقة بشأن قضايا محددة في ميدان نزع السلاح ولتقديم التوصيات إلى المجتمع الدولي. ونرى أن عدم القيام بتقديم التوصيات المذكورة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ لم يؤد إلى تعزيز مركز هيئة نزع السلاح.

لذلك، كان من التطورات المشجعة أن هيئة نزع السلاح تمكنت، خلال دورتها لعام ١٩٩٦، من اعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي بتوافق الآراء، في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من قيام جميع الدول بممارسة المسؤولية فيما يتصل بنقل الأسلحة التقليدية وباتخاذ تدابير تستهدف كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

إن قضايا الأسلحة التقليدية جديدة بالاهتمام المتصل في جانب الأمم المتحدة. ولذلك، نرحب بالقرار الذي اتخذته هيئة نزع السلاح باعتماد بند جديد، هذا العام، يتصل بتحديد الأسلحة التقليدية ونأمل أن يتسنى الاستناد إلى النجاح الذي تحقق في هذا المجال في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح. ونعتقد أيضا أنه يجب أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بإدراج قضايا الأسلحة التقليدية في برنامج عمله. والاتحاد الأوروبي ملتزم بهدف القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وسيعمل بنشاط في سبيل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى اتفاق دولي فعال لحظر هذه الأسلحة على نطاق العالم. وبصورة خاصة، يرمي الاتحاد الأوروبي إلى سرعة قيام مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة معنية بالألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ومن التطورات المشجعة أيضا القرار الذي اتخذته هيئة نزع السلاح بإدراج بند جديد في جدول الأعمال بعنوان "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية". ويذكر المندوبون أن هذا البند اقترحه الاتحاد الأوروبي أصلا. ونشكر جميع الدول الأعضاء على الروح البناءة التي سمحت باعتماد هذا البند من جدول الأعمال.

وقد ساعدت المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على مدى السنين، في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وقد احتفلت الدول الأطراف في معاهدة تلاتلولكو، مؤخرا، بالذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على تلك المعاهدة. وقد اتبعت مناطق أخرى هذا المثال الهام، فأنشأت معاهدة راراتونغا ومعاهدة بليندابا ومعاهدة بانكوك. وتستمر الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى من هذا القبيل. وهذه الجهود جديرة بدعمنا.

ويجب أن ندعم هذه الجهود لأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تنشأ على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية تعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن إنشاء هذه المناطق متفق تماما مع المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد شجعه، على سبيل الأولوية، عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجوانب التقدم المحرزة خلال السنوات القليلة الأخيرة في هذا الميدان مع إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، مما أدى إلى توسع أنحاء العالم التي تغطيها تلك المناطق، وما قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية من دعم لتلك المناطق، بما في ذلك توقيع الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية في الاتحاد الأوروبي على البروتوكولات ذات الصلة من معاهدتي راراتونغا وبليندابا، في عام ١٩٩٦. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يسفر النظر في هذا البند الجديد من جدول الأعمال عن مبادئ توجيهية تحظى بتوافق الآراء، مما يساعد على تيسير إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

وفي العام الحالي، ستنظر هيئة نزع السلاح مرة ثانية في بند جدول الأعمال المعنون "دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح" وقد شارك الاتحاد الأوروبي مشاركة نشطة في العمل الخاص بهذا البند في العام الماضي. وقدم ورقة عمل أوجز فيها آرائه فيما يتعلق بالشكل الذي يجب أن تكون عليه دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح.

يجب أن تنظر الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في ظل البيئة الأمنية الدولية الجديدة. ويجب أن يوازن جدول أعمالها بين المواضيع المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، بما يشمل كامل نطاق قضايا نزع السلاح. ولا بد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف الدورة حتى يتسنى عقد دورة استثنائية من هذا القبيل أو لجنة تحضيرية لها. وهذا يقتضي مزيدا من العناية والدقة في الإعداد.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في مزيد من التبادل البناء للآراء بشأن الدورة الاستثنائية خلال الأسابيع المقبلة. ويذكر الاتحاد الأوروبي، في هذا السياق، أن قرار الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع

السلاح في عام ١٩٩٩، واجتماع للجنة التحضيرية قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، مرهون، بشكل واضح، بظهور توافق في الآراء بشأن أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها من مداولاتنا حول هذه المسألة في الدورة الحالية من هيئة نزع السلاح. ولذلك، فمن المهم أن تعمل جميع الوفود، بأسلوب بناء، نحو توافق الآراء بشأن هذا البند. ويعتزم الاتحاد الأوروبي، من جانبه، القيام بذلك.

والبند المعنون "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد، بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون" بند جديد في جدول أعمالنا. وكما سبق أن أشير، فإن موافقة هيئة نزع السلاح، مرة ثانية على إدراج بند متصل بالقضية المعقدة المتمثلة في تحديد الأسلحة التقليدية أمر يحظى بالترحيب. فوجود جدول أعمال يتسم بالتوازن يعتبر شرطا أساسيا لاضطلاع هيئة نزع السلاح بمسؤولياتها على النحو الملائم.

إن مسألة تحديد الأسلحة التقليدية مسألة معقدة. وقد لاحظت هيئة نزع السلاح، في تقريرها عن المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي أن

> "لجميع الدول الحق الأصيل في الدفاع عن النفس حسبما ينص ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم لها حق حيازة الأسلحة اللازمة لأمنها، بما في ذلك الأسلحة الآتية من مصادر خارجية". (A/51/42، المرفق الأول، الفقرة ١)

غير أنه قد تم حظر أو تحديد استعمال ونقل أسلحة التقليدية معينة لأسباب إنسانية وعلاوة على ذلك، خضعت الأسلحة التقليدية لتدابير محددة لنزع السلاح عندما كانت الظروف الإقليمية تسمح بذلك، كما حدث في حالة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا.

لقد واجه المجتمع الدولي مشاكل تسبب فيها تراكم الأسلحة التقليدية بشكل يزعزع الاستقرار في عدة مناطق من العالم. وتلزم أيضا معالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وإن كانت مسألة ذات طابع مختلف. فالشفافية في مجال التسلح والاهتمام المكرس للأسلحة الصغيرة وللمسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في نقل الأسلحة، من الأمثلة الدالة على الاهتمام المتزايد بمسألة تحديد الأسلحة التقليدية في نطاق الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي. ويلزم بذل مزيد من الجهود. وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي الدول على تقديم تقارير كاملة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ويتصل عنوان بند السلاح التقليدي من جدول أعمال هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٧ مباشرة بقرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون، بشأن تعزيز السلام باتخاذ تدابير عملية في مجال نزع السلاح، الذي اعتمدته بتوافق الآراء. وقد شدد ذلك القرار على أهمية اتخاذ تدابير عملية معينة لنزع السلاح من أجل صيانة وتوطيد السلم والأمن، ولا سيما في المناطق التي عانت من الصراع، وعلى أهمية إصدار توصيات محددة باتباع نهج متكامل عن كيفية تناول المشاكل العديدة، التي تتصل أساسا بالأسلحة الصغيرة في بيئات ما بعد الصراع. وهذه هي السنة الأولى من دورة الثلاث سنوات التي ستنظر خلالها هيئة نزع السلاح في هذا الموضوع الهام. ومن الطبيعي أن تركز الهيئة هذه السنة على نطاق المسائل التي ستنظر فيها تحت هذا البند من جدول الأعمال. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأننا يمكننا أن نحقق التقدم إذا ركزنا على تدابير عملية لنزع السلاح فيما بعد الصراع، بدلا من النظر في مسائل عريضة تتناول صادرات الأسلحة وتنظيمها. ووضع مجموعة من المبادئ الإرشادية بتوافق الآراء حول هذه المسائل من شأنه أن يقدم مساعدة ثمينة جدا للمجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة واستعادة الاستقرار في حالات ما بعد الصراع.

إن جدول أعمالنا كامل ومتنوع. ويتوقع الاتحاد الأوروبي من هيئة نزع السلاح أن ترقى إلى مستوى التوقعات، وهو يتطلع إلى العمل بطريقة بناءة ومتوازنة في الأسابيع المقبلة من أجل تحقيق نتائج ملموسة لتوجيه جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف في المستقبل.

السيدة اشمامبيتوفا (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن انضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم التهاني المخلصة لكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لمنصبكم الرفيع. وأعرب عن الأمل في أن يكون تبادل الآراء في إطار هيئة نزع السلاح تحت قيادتكم الحكيمة والماهرة، مثمرا وأن تتوج أعمالنا بالنجاح.

أعتقد أن من المناسب، ونحن نبدأ عمل هيئة نزع السلاح هذا الأسبوع، أن ننوه بالتقدم المحرز وكذلك بالنكسات التي واجهتنا في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. التي اختتمت أعمالها مؤخرا. وقد يكون أهم درس نستخلصه أن الحل التوفيقي يعادل الاقتناع في أهميته بالنسبة لعملية نزع السلاح. وربما كانت توقعات وفدي لدى اللجنة التحضيرية متفائلة جدا فيما يتعلق بإمكانيات تحقيق هدف في نزع السلاح وعدم الانتشار الساميين المجسدين في معاهدة عدم الانتشار، ولكنني لا أعتقد أن هذا هو الحال. لقد أحرزنا تقدما مرموقا في تحديد الخطوات العملية لتعزيز تنفيذ المعاهدة، وكنا على وشك أن نعتمد بتوافق الآراء ورقة عمل تطلعية تضم مشروع توصيات لدورة اللجنة التحضيرية المقبلة. أما ورقة عمل الرئيس، التي تعتبر أقل طموحا بعض الشيء، والتي اعتمدت في النهاية، فتتضمن قائمة مفيدة جدا بمقترحات محددة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويود وفدي أن يسترعي الاهتمام الخاص إلى الوثائق الرسمية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، والتي شاركت في تقديمها أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان. وتنص تلك الوثيقة على ما يلي :

"ومن أجل تحقيق التوصيات الواردة في مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المعقودة عام ١٩٩٥، فإن أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان يسرها جدا أن تذكر أنها قامت رسميا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ بتأييد ما ورد في إعلان ألما آتا من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وهذا الإجراء المشترك، الذي أعقب مبادرات سابقة قامت بها بلدان عديدة في المنطقة، إنما يدل على الأهمية التي توليها دول آسيا الوسطى للمادة السابعة من المعاهدة والفقرات خامسا إلى سابعا من مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

"وفي الوقت الذي تستعد فيه الدول الأطراف في المعاهدة للمؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠٠٠، تحيط اللجنة التحضيرية علما أكيدا بهذا التطور".

وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأطراف العديدة في معاهدة عدم الانتشار التي وافقت في الأسبوع الماضي، في اللجنة التحضيرية، على مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونرحب بصفة خاصة بتأييد المبادرة الوارد في بيان حركة عدم الانحياز أمام اللجنة التحضيرية، والتشجيع الذي تلقيناه من بلدان مثل استراليا، واندونيسيا، وبولندا، وجنوب أفريقيا، والصين، وكندا، ومصر، ونيوزيلندا. ونأمل أن تحظى المبادرة بتأييد أضافي في المستقبل في جلسات هيئة نزع السلاح هذا الأسبوع.

السيدة كروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أقدم تهاني القلبية لكم، سيدي، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وأن وفد اليابان على ثقة بأن دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٧ ستكون مثمرة بصفة خاصة، تحت قيادتكم الرشيدة. وأطمئنكم على تعاون وفدي الكامل معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسام.

لقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية تقدما ملموسا في نزع السلاح في الإطار المتعدد الأطراف. فالقرارات المتخذة في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، بما في ذلك تمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، أمثلة بارزة على هذه الانجازات. ولسوء الطالع إننا لم نشهد حتى الآن بدء المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تعتبر أحد التدابير الهامة الثلاثة لنزع السلاح النووي في مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥.

وهيئة نزع السلاح التي تتمتع بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تقوم بدور هام في هذا السياق. وبالتحديد، يمكنها كجهاز تداولي وكجهاز فرعي تابع للجمعية العامة، أن تكون بمثابة محفل لتبادل وجهات النظر التطلعية فيما بين الوفود للتوصية بشتى المبادئ الإرشادية في ميدان نزع السلاح. ويرجو وفدي أن تسعى الهيئة سعيا حثيثا للوفاء بمتطلبات هذا الدور.

اسمحوا لي بأن أعرب عن آراء وفد بلدي بشأن كل بند مدرج في جدول أعمال الدورة لهذا العام.

لا نزال نتابع باهتمام كبير التطور الذي يطرأ على المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ففي شباط/ فبراير من هذا العام احتفلت معاهدة تلاتيلولكو بالذكرى السنوية الثلاثين لافتتاح باب التوقيع عليها. وقامت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بالتوقيع على البروتوكولات التابعة لمعاهدة راروتونغا في آذار/ مارس من العام الماضي، وأقدم في الشهر الذي تلاه ما يزيد على ٤٠ بلدا أفريقيا على التوقيع على معاهدة بيليندابا، ووقعت الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكولاتها. وفي ٢٧ آذار/مارس، دخلت معاهدة بانكوك حيز النفاذ.

إن المقرر الذي اتُّخذ في عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أكد من جديد الاقتناع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، يعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين. واليابان تتشاطر هذا الاقتناع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا موقف اليابان القديم العهد تجاه المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونحن نرى أنه لا بد من الوفاء بالشروط التالية كي تصبح هذه المناطق فعالة.

أولا، ينبغي لجميع البلدان المعنية أن تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهنا، أود أن أشير إلى مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار التي تنص على ما يلي:

"إن تعاون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، واحترامها ومساندتها للبروتوكولات ذات الصلة، أمر ضروري لبلوغ الحد الأقصى من فعالية هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية والبروتوكولات ذات الصلة". (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المقرر ٢، الفقرة ٧)

وتنص أيضا على ما يلي:

"ينبغي تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ... باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية، مع مراعاة الخصائص التي تنفرد بها كل منطقة". (المرجع نفسه، الفقرة ٦)

وثانيا، ينبغي للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية ألا تعرض للخطر بأي شكل من الأشكال سلام المنطقة المعنية وأمنها أو العالم بأسره.

وثالثا، ينبغي وضع تدابير ضمانات مناسبة للمنطقة، بما في ذلك التفتيش والتحقق.

ورابعا، ينبغي للمنطقة أن تتوافق مع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بحرية الملاحة في أعالي البحار.

وتعتقد اليابان أنه عندما يتم الوفاء بهذه الشروط، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم في عدم الانتشار النووي مما يوطد السلام والأمان ليس في المناطق المعنية فحسب، ولكن في المجتمع الدولي ككل. ومثلما تنص عليه مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار،

"سيكون من دواعي الترحيب أن يحل موعد انعقاد مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠ وقد أنشئت مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية". (المرجع نفسه)

وفيما يتعلق بمسألة الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، قررت الجمعية في الفقرة ١ من منطوق قرارها ٤٥/٥١ جيم،

"عقد دورتها الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٩٩، رهنا بظهور توافق في الآراء بشأن أهدافها وجدول أعمالها"؛

وثانيا، قررت في الفقرة ٣ من المنطوق،

"رهنا بنتيجة مداولات الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٧ ... عقد اجتماع للجنة التحضيرية ... قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة لتحديد موعد محدد للدورة الاستثنائية والبت في المسائل التنظيمية المتعلقة بعقدها".

وتنص الفقرة ٣ من منطوق القرار أيضا على أن الجمعية العامة

"... تطلب إلى اللجنة التحضيرية أن تقدم تقريرها المرحلي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين".

ولقد أيدت اليابان هذا القرار عندما تم التصويت عليه في العام الماضي.

ونحن نرى أنه لو تعين عقد الدورة الاستثنائية الرابعة، فإنها يجب أن تسفر عن نتائج هامة لإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. ومثلما ندرك جميعا، فإن الدورة الاستثنائية ستكبد الأمم المتحدة بالتأكيد أعباء مالية طائلة؛ ومن الأهمية بمكان إذن أن نتوصل من خلال مناقشاتنا المستفيضة، إلى تفاهم مشترك بشأن غرضها وجدول أعمالها وتواريخها. وينبغي بصفة خاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء محاولة التوصل إلى اتفاق مقبول بصورة متبادلة بشأن هذه المسائل.

وفيما يتعلق بالبند ٦ من جدول الأعمال، "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون"، يحدونا الأمل في أن تبيّن لنا مناقشاتنا هنا الكيفية التي يمكننا بها أن نطبق على أفضل وجه التقدم المحرز في تدابير نزع السلاح العملية على تجربة الأمم المتحدة في حل الصراعات وتوطيد السلام. ونعتقد أن مناقشتنا لهذه المسألة ستسهم في إيجاد حلول لصراعات فعلية في المستقبل.

وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ باء بشأن الأسلحة الصغيرة، وهو القرار الذي اتخذ بلدي زمام المبادرة إليه في عام ١٩٩٥، فإن العمل الذي يقوم به فريق من الخبراء جار الآن. ويحدونا الأمل في أن تيسر تلك الجهود، إلى جانب التقدم المحرز في تدابير نزع السلاح العملية، حل الصراعات، وتوطيد السلام وتعزيز نزع السلاح.

ونحن نتطلع في مداولاتنا بشأن هذا البند نحو توصلنا إلى فكرة أوضح للاتجاه الذي ينبغي لجهودنا أن تسلكه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، بأن أعرب عن الارتياح الخاص لوفد بلدي لرؤيتكم، وأنتم ممثل مرموق جدا للبلد الشقيق كولومبيا، في منصب رئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونود أيضا أن نشكر سلفكم على الإسهام الذي قدمه بصفته رئيسا لدورة عام ١٩٩٦ التي نجحت في وضع مبادئ توجيهية قيّمة بشأن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

لقد قال أحد المؤلفين البرازيليين المشهورين مرة ما يلي:

"النبي هو من يستطيع أن يرى الأمور الواضحة".

إنني أجد في هذا الوقت أن من المفيد لنا هنا إعادة ذكر حقيقة تسلّم بها الأغلبية المتزايدة على أنها أمر واضح وتقرب من أن تحظى بتوافق الآراء في المجتمع الدولي وهي أن الأسلحة النووية أصبحت قديمة العهد.

ومنذ انحلال حلف وارسو والانتهاء من تقسيم أوروبا العسكري بين كتلتين مناوئتين، باتت هذه الحقيقة أمرا معترفا به على نحو متزايد، ومن المعترفين به أصحاب صنع القرار في الدول الحائزة للأسلحة النووية. وحتى قبل ذلك، كان هناك أشخاص اتضحت الرؤية أمامهم كما لو كان فيهم شيء من فيض النبوة.

إن الأدميرال نويل غيلير، القائد الأعلى السابق لقوات الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، قال أمام كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٨١ ما يلي:

"ليس من المعقول الاستعمال العسكري لأي قوى من قواتنا النووية. والاستعمال المعقول الوحيد هون أجل ردع خصمنا عن استعمال قواته النووية".

وفي عام ١٩٨٧، ألقى المستشار الألماني السابق هيلموت شميت الضوء على المناقشة النووية عندما قال،

"إن رد الفعل المرن لا معنى له ... والفكرة الغربية ... في أنه ينبغي أن نكون مستعدين لاستعمال الأسلحة النووية أولا وذلك للتعويض عما يسمى بالنقص في الأسلحة التقليدية لدينا، لم تقنعني أبدا".

وإنني أحيل إلى الهيئة أيضا مجموعة رائعة من اقتباسات مماثلة واردة في الصفحتين ٣٢ و ٣٣ من تقرير لجنة كانبيرا.

إن الأسلحة النووية مهجورة لأنه لا توجد مشكلة سياسية أو استراتيجية يلتمس لها حل باستعمال الأسلحة النووية إلا وأصبحت أسوأ بكثير من ذي قبل.

أما الآن فتثار أحيانا نقطة مفادها أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية، أو أي تهديد مقنع وغير صريح بهذا المعني، ربما لعب دورا إيجابيا معينا في سياق حرب الخليج. ولكن كما ذكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر في مذكراته، فقد تقرر بالفعل أن قوات التحالف "لن ترد باستخدام الأسلحة الكيميائية أو النووية" حتى ولو هوجمت بذخيرة كيميائية.

وقد تكون الأسباب الكامنة وراء هذا القرار الحكيم هي نفس الأسباب التي حددتها لجنة كانبيرا:

"أن نتائج الرد النووي ... ربما كانت ضررا أوسع بكثير من التهديد الذي كانت تسعى إلى ردعه"؛

وبصفة خاصة،

"فإن استخدام الأسلحة النووية ردا على استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى أو التهديد باستخدامها، من شأنه أن يعبر عتبة نفسية وعسكرية هامة، جاعلة إدارة الصراعات في المستقبل مشكوكا فيها أيضا".

وإذا كان الردع النووي ضد التهديدات الكيميائية والبيولوجية يعتبر إلى حد ما مشروعا لدى البعض، فقد يكون هناك آخرون يرون أن العكس أيضا صحيح. ولذلك فإن الذين يسعون إلى إيجاد أدوار جديدة للأسلحة النووية لتبرير النفقات والمخاطر غير العادية المقترنة بها، إنما يغامرون بتعريض المبدأ الدولي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل للخطر.

والدور الوحيد الممكن المتبقي للأسلحة النووية هو ردع استخدامها من جانب طرف آخر حائز للأسلحة النووية. ويمكن حل هذه المشكلة العويصة حالا عن طريق الالتزام القاطع بالتدمير الكامل لجميع الأسلحة النووية بمقتضى آليات مناسبة للتحقق.

وبالاضافة إلى ذلك فقد قررت محكمة العدل الدولية بالفعل أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من شأنه أن يكون عموما مخالفا للقانون الدولي. وقد أصبح حتى اختبار هذه الأسلحة ممنوعا بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهل يتصور أحد أن سلاحا من الفظاعة بحيث تمنع تجربته يمكن استخدامه أو إشهاره في لحظة غضب من جانب قادة أمة متحضرة؟

وأسمحوا لي بأن أضيف أن المجتمع الدولي يشاطر في الافتراض القائل بأن آخر تجربة نووية على الإطلاق قد أجريت بالفعل. وكما قال الرئيس كلينتون أمام الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين،

"وإن توقيعات دول العالم النووية المعلنة - أي الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة - إلى جانب توقيعات الأغلبية الساحقة من الدول ستوجد على الفور مبدأ دوليا ضد التجارب النووية حتى من قبل دخول المعاهدة رسميا حيز النفاذ". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، ص ٢)

إن أي اقتراح مفاده أنه ريثما تدخل معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ - وعلى أساس حجة مشكوك فيها للغاية - ربما لا تكون الدول الحائزة على الأسلحة النووية ملزمة بالامتناع عن إجراء التجارب، يشكل تحديا لنظام الحظر والوجدان البشري. واسمحوا لي أن أكون واضحا غاية الوضوح فأقول إن استئناف التجارب النووية من جانب أية دول من شأنه أن يجازف بتدمير الجهود التي بذلت على مدى العقود العديدة الماضية للمضي قدما بالحظر ونزع السلاح، وليس في المجال النووي وحده.

ولا تزال الأسلحة النووية ذات خطر بالغ. وستنجم عن الاحتفاظ بها إلى ما لا نهاية مخاطر لا تطاق من تزايد الانتشار، وآجلا أو عاجلا، من الاستخدام سواء عن قصد أو بالمصادفة.

وأحيانا نسمع الحجة القائلة بأنه لا يمكن تهيئة الظروف المؤاتية لإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي إلا بتعزيز الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وبأن إحراز تقدم صوب نزع السلاح العام والكامل، ربما إلى حد نزع آخر مسدس أو مقلاع، شرط مسبق لنزع السلاح النووي.

ومن الحتمي تأييد الحجة الأخرى المضادة القائلة إن كوننا لا نزال نعيش في عالم محفوف بالمخاطر يجعل

نزع السلاح النووي أكثر ضرورة. وفي الواقع منذ انتهاء الحرب الباردة تتاح لنا فرصة نادرة لجعل التخفيضات في الأسلحة النووية أمرا لا عودة عنه وللتحرك صوب التخلص منها الذي يمكن التحقق منه دوليا. ولقد انحسرت التوترات القديمة بين الشرق والغرب، ولم تتبلور توترات جديدة أخرى بعد ولا تزال تبدو قابلة للحل؛ ولكننا لا نستطيع أن نكون واثقين بصورة مطلقة بما إذا ظل الحال كذلك في المستقبل.

فإذا أضعنا الفرصة الراهنة ونقلنا طريقة التفكير البالية بشأن المواجهة النووية إلى حقبة جديدة من التوتر العالمي، وإذا نحن أطلقنا بذلك العنان لسباق تسلح نووي جديد، مضاعف مائة مرة بالتطورات التكنولوجية الجديدة وبالمزيد من الانتشار، فما هي الكوارث التي سنجرها على أحفادنا؟

ويتناول أحد البنود على جدول أعمالنا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وهذا موضوع يمكننا بدرجة معقولة أن نأمل في التوصل إلى اتفاق بشأنه، إذ أن هناك إقرارا دوليا - وقد أعادت تأكيده مؤخرا الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - بأن مثل هذه المناطق تعزز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وإننا نرحب بحرارة بالتوجه الأكثر إيجابية من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية، خلال السنوات الأخيرة، صوب المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبصفة خاصة، فإن التصديق على بروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو والتوقيع على بروتوكولات معاهدتي راروتونغا وبيليندابا من جانب كل الدول النووية الخمس يشكلان تطورات هامة للغاية. ومما يشجعنا أيضا أن نعلم أن هناك مشاورات جارية الآن نأمل أن تسفر عن تقيد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالبروتوكولات ذات الصلة من معاهدة بانكوك. ولقد رحبنا عموما باقتراحات أخرى بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم.

وتظهر بوضوح دراسة الديباجات وتاريخ التفاوض بشأن معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن هدف الدول الأطراف، إلى جانب حماية شعوبها من الأسلحة النووية، كان الإسهام في نزع السلاح النووي. وكما ورد في الفقرة الثالثة من ديباجة معاهدة راروتونغا فإنه،

"يتعين على البلدان بذل قصارى جهدها لإحراز هدف القضاء على الأسلحة النووية".

وإن معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية تبرهن عمليا أن من الممكن ضمان الأمن والتخلي عن الخيار النووي في آن واحد. والهدف هو أن تنشر نموذجا يعم كل العالم في نهاية المطاف، كعنصر هام من عناصر نظام يشرف يوما ما على القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لمعاهدة تلاتيلولكو ذكرنا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هانس بليكس، عندما كان يتكلم نيابة عن الأمين العام كوفي عنان بأن،

"أكثر من ١١٠ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطراف في هذه الاتفاقات وبشمول انتاركتيكا، فإن هذه الدول تشكل عباءة خالية من الأسلحة النووية تغطي مساحة عظيمة الاتساع وكثيفة السكان من نصف الكرة الجنوبي".

وهذه لحظة مناسبة لإبداء بعض التعليقات على قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ باء المعنون "منطقة نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة الخالية من الأسلحة النووية" الذي كان للوفد البرازيلي شرف عرضه على الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ومن دواعي سرورنا أن القرار قد اتخذ بأغلبية كبيرة بلغت ١٢٩ صوتا مقابل ٣ أصوات. وفي نفس الوقت كنا نفضل لو أنه اتخذ بتوافق الآراء، إذ أنه يخدم مصالح الجميع.

وخلال الدورة الأخيرة للجنة الأولى، أجرت الدول المقدمة لمشروع القرار مشاورات مكثفة مع جميع الدول المعنية سعيا إلى ضمان التوصل إلى اتفاق عام. إلا أنه بسبب ضيق الوقت لم يكن بالإمكان إزالة كل أوجه سوء الفهم التي ربما حالت دون تأييد بعض الدول للقرار. واسمحوا لي بأن أؤكد لجميع الأعضاء بأن الوفد البرازيلي يرغب في استئناف المشاورات مع كل الأطراف المهتمة للتوصل إلى اتفاق عام.

وينبغي أن نلاحظ أن نص القرار والبيانات التي عرضته لم تطلب تبني فكرة إبرام معاهدة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي، كما أساء تفسير ذلك بعض الذين لم يؤيدوا المبادرة. وبدلا من ذلك

يدعو القرار أساسا إلى تعزيز نظام التجريد من الأسلحة النووية الذي أنشئ على مساحة واسعة من الكرة الأرضية عن طريق معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندابا، وانتاركتيكا، وهو هدف يقر الجميع بأنه محبذ؛ كما يدعو القرار إلى تضافر الجهود في هذا الصدد من جانب الأعضاء في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ولقد أعربت البيانات الرسمية بشكل لا يدع مجالا للشك عن أن القرار لا يسعى إلى فرض التزامات قانونية جديدة، وإنما تنحصر الالتزامات القانونية - في هذا الصدد - في الالتزامات المنصوص عليها في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسائر المعاهدات وأعراف القانون الدولي ذات الصلة. ثم أنه تبديدا لأي شكوك حول العلاقة بين القرار وقانون البحار، وافق مقدمو مشروع القرار على الإشارة بشكل واضح إلى

"مبادئ وقواعد القانون الدولي المطبقة فيما يتعلق بحقوق المرور في المجال البحري". (قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ باء، الفقرة الخامسة من الديباجة)

ونأمل، ونحن نمضي قدما في مناقشة الموضوع، أن يصبح من الواضح أن بالإمكان معالجة جميع الشواغل المشروعة على النحو المناسب، وأن يتعزز توافق الآراء الدولي تأييدا للمناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية.

وسوف يقدم وفد البرازيل مساهمته في مناقشة بنود جدول الأعمال الموضوعية الثلاثة في إطار أفرقة العمل المختصة. ولكم أن تطمئنوا، سيدي الرئيس، إلى استمرار تعاوننا البناء.

السيد كاريموفا (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد أوزبكستان أن يزجي إليكم التهنئة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرياسة هيئة نزع السلاح، وأن يعرب عن الثقة في أن توجيهكم لأعمال الدورة سيكفل لها النجاح. وسيبذل وفدي قصارى جهده للإسهام في تحقيق نتائج هامة في هذه الدورة.

إن المجتمع الدولي، وهو على أعتاب القرن الحادي والعشرين، يجد نفسه في مواجهة عدد من المشاكل العالمية لا بد من أن يجد حلا لها، ومن أخطر تلك المشاكل ما يتصل بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالتكنولوجيات النووية العسكرية، واحتواء المواد الضارة في أماكن محددة، وأماكن لتخزين الفضلات.

وكما يعلم الأعضاء، فإن عملية عدم الانتشار النووي تقوم على مجموعة كاملة من معاهدات الأمم المتحدة، التي انعكست على النحو الواجب في التشريع الوطني وفي نظم الضوابط على الصادرات. وقد تم في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥ تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، مما أعطى نظام منع الانتشار استقرارا لم يعرفه من قبل.

إلا أن أي تقييم استراتيجي للحالة العالمية يكشف عن رغبة متزايدة في توسيع عضوية "النادي" النووي. وفي هذا أعظم خطر يمكن أن يزعزع الاستقرار الاستراتيجي ويقلب التوازن النووي ويؤدي إلى سلسلة متلاحقة من الكوارث البيئية.

وتنتمي أوزبكستان إلى مجموعة كبيرة من البلدان التي تحترم قواعد الارستقرار والأمن الدولي وأعراف السلوك التي تحظر الانتشار النووي أيا كان. وقد رأى العالم في بلدي منذ استقلاله بلدا له خبرته الخاصة التي انعكست في شكل تقدم واثق الخطى نحو التنمية الديمقراطية وإصلاح السوق على أساس الاستقرار. ولم يمر العالم بهذه الجهود مر الكرام، وإنما أشارت الدراسات المتعلقة بآسيا الوسطى، بشكل متزايد، إلى أن أوزبكستان هي من عناصر الاستقرار في المنطقة.

ومن المهم، في رأينا، أن تولى أهمية خاصة ضمن أولويات الجهود المبذولة في إطار معاهدة منع الانتشار لأنشطة التوسع في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو مجال منصوص عليه بشكل خاص في عدة فقرات في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. كما تأكدت أهمية هذا الموضوع مرة أخرى في وثائق الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي جدول أعمال هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، وهو يعتبر بحق من الموضوعات التي ينبغي النظر فيها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وتتضح أهمية هذا الموضوع من أن أكثر من مائة بلد تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من

العالم هي الآن أعضاء في مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ويتضح التزامنا بسياسة عدم الانتشار من انضمامنا إلى معاهدة عدم الانتشار ومن المبادرة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. لذلك فنحن ننظر إلى نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ بعين التفاؤل والرضى، حيث أنها مكنت من بزوغ حقبة جديدة تتميز باستراتيجية إقليمية لتعزيز الأمن والاستقرار والتعاون. وفي هذا الصدد فإن تنفيذ اقتراح جعل منطقة آسيا الوسطى خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يكون له دور حاسم في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

ولقد تقدم رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد إسلام كريموف، باقتراح إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وذلك للمرة الأولى في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، ثم في مؤتمر قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووصف هذا الهدف بأنه الأولوية الأولى في السياسة الخارجية لأوزبكستان وتمخض عن المبادرة دعم إقليمي، وأصبحت الآن موضوع مناقشة على الصعيد الدولي. ويعلم الأعضاء أنه ظهر تلاق في وجهات النظر وفي النوايا حول الموضوع أثناء النقاش الذي دار في قمة ألماتي لرؤساء دول آسيا الوسطى حول المشاكل المتعلقة ببحر آرال، التي عقدت في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وفي ذلك التاريخ وقع رؤساء خمس دول من دول المنطقة إعلان ألماتي. ويسعدنا أن نلاحظ أن هذا الإعلان، الذي عمم كوثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/52/112، المرفق)، اعتبر بمثابة صك للوحدة السياسية والتفاهم المتبادل بين دولنا الخمس حول مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وسيمكننا ذلك من البدء في الصياغة القانونية للمبادرة مع التحرك تدريجيا نحو اتفاق إقليمي. ويحدد إعلان ألماتي في الواقع المعالم الجغرافية للمنطقة التي تشمل منطقة آسيا الوسطى التي تضم كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

ونحن نفهم أن معاهدات تلاتيلولكو وبيليندابا وبانكوك وراروتونغا تشترك في أساس واحد ولكن يوجد بينها اختلافات نوعية، وهو أمر أمكن تحقيقه من خلال موقف مرن إزاء مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونؤكد على أن نقطة الانطلاق في مشروع منطقة آسيا الوسطى ستكون الحالة البيئية في المنطقة.

وسيتم تحديد استراتيجية المستقبل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في مؤتمر دولي يعقد في طشقند من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وباعتبارنا البلد المضيف، يسرني أن أوجه الدعوة باسم أوزبكستان إلى جميع الدول المهتمة بالأمر للاشتراك في ذلك المؤتمر. وقد أصدرت البعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة نشرة صحفية حول الموضوع، وتوجد نسخ منها في هذه القاعة.

والمنظمات المشار إليها في النشرة الصحفية مسموح لها بتلقي اقتراحات ومقترحات، سيتم تقديمها جميعا إلى اللجنة التنظيمية التابعة للمؤتمر، والنظر فيها بجدية من منظور موضوعي كذلك لأغراض وضع قائمة بالمشاركين في مؤتمر طشقند. وتبين الخبرة التي اكتسبتها أوزبكستان منذ الاستقلال أن الديمقراطيات الفتية تتطلب تنفيذ تدابير من أجل تعزيز الأمن الوطني والإقليمي. ويجب أن يكون امتثالها لقواعد الأمن الدولي منسقا لكي تتماشى مع الهياكل الدولية. وفي هذا السياق، يود وفد أوزبكستان أن يتقدم بطلب واحد، هو إدراج موضوع عقد هذا المؤتمر بين المسائل المطروحة للمناقشة في هيئة نزع السلاح. ونرجو أيضا، أنكم السيد الرئيس، ستقبلون الدعوة الرسمية من حكومة أوزبكستان للمشاركة في مؤتمر طشقند في أيلول/سبتمبر. وستوجه تلك الدعوة قريبا.

وسيتمكن المؤتمر من توفير مواد غزيرة لتحديد نهج جديدة لتناول المشاكل التي ينطوي عليها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سياق وضع دولي يتغير بشكل جذري. ونحن نعتقد أنه ينبغي إضفاء طابع تركيبي وعالمي ومؤسسي على الثلاثين سنة من الخبرة في تنظيم مثل هذه المناطق. وهذا العمل بدأ بالفعل: وهذا الاجتماع مثل على ذلك. غير أنه يجب حفزه بمبادرات جديدة. وأرجو من الوفود أن تنظر أثناء تبادل الآراء في قيمة فكرة إعلان ١٩٩٨ سنة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وإذا اعتبرت هذه المبادرة تدبيرا من شأنه أن يزيد من تعزيز الأمن الإقليمي الشامل، فإن أوزبكستان يمكن أن تقدمها في مؤتمر طشقند القادم. ومن شأن تنفيذ هذا المقترح أن يجعل من الممكن القيام في وقت قريب باستعراض جميع النهج لتناول مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحليل جميع الآراء المتعلقة بها. وقد

نتمكن بهذه الطريقة من التحرك صوب تفهم عالمي أوسع لهذه المشكلة وصوب إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التفهم.

ويوجد بالفعل تأييد دولي مبشر بالخير لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وأعتقد أنه يمكن زيادة حجم هذا التأييد في هذا الاجتماع الذي يدور بتوجيهكم المباشر، سيدي الرئيس.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة لهيئة نزع السلاح، وأن أعرب لكم عن تمنياتي بالنجاح في عملكم في هذا المنصب الهام. وتستطيعون، بطبيعة الحال، الاعتماد على التعاون البناء من جانب الوفد الروسي في الوفاء بمسؤولياتكم الهامة.

لقد اكتسبت محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف بعدا جديدا في الآونة الأخيرة. وفي وضع عالمي جديد من حيث النوعية، حدثت فيه تغييرات جذرية في مجال نزع السلاح، نعتقد أن الحجج القائلة بأن جدول أعمال نزع السلاح استنفذ الغرض منه وأنه فقد أولويته في الاهتمام، حجج لا أساس لها من الصحة. وعلى النقيض من ذلك، فإن نزع السلاح، وقد تزايد إدماجه في السياق الأوسع للأمن الدولي، يضع مهام وأهدافا جديدة في المقدمة.

وأود الآن أن أتطرق إلى مسألة رؤيتنا لأولويات نزع السلاح في جدول الأعمال الحالي لهيئة نزع السلاح. إن عملية نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، تواصل تطورها في عصرنا هذا، عصر ما بعد المواجهة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدما حقيقيا في نزع السلاح النووي. فبعد التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تمثل الإنجاز الرئيسي الذي تحقق في السنة الماضية في فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الوقت ذاته، تتطلب حقائق اليوم والخطوات الرئيسية المتخذة في مجال كبح سباق التسلح أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود لتعزيز انجازاته.

وألاحظ مع الارتياح أن عملية تخفيض الأسلحة النووية أصبحت واسعة النطاق. وعلى نحو ما أكده رئيسا روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع القمة الذي عقداه في هلسنكي، أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالاستقرار الاستراتيجي والأمن النووي. وتواصل روسيا والولايات المتحدة كلتاهما تخفيض أسلحتهما الاستراتيجية. وتنفيذ اتفاق محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (الجولة الأولى) سبق إلى حد كبير الموعد المحدد له. وفي هلسنكي، توصل الرئيسان أيضا إلى تفاهم بشأن ضرورة البدء في التفاوض على اتفاق محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (الجولة الثالثة) بعد سريان اتفاق محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (الجولة الثانية).

وواحد من مجالات الأولوية في نزع السلاح المتعدد الأطراف هو تعزيز نظام عدم الانتشار لأسلحة التدمير الشامل. ونحن مقتنعون بأن نظام عدم الانتشار العالمي الحالي ينبغي تدعيمه عن طريق خطوات جديدة ملموسة في فرادى المناطق تكون موجهة للمناطق والدول التي تسبب قلقا خاصا من وجهة نظر عدم الانتشار. ونحن نعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم يشكل عنصرا أساسيا في تعزيز السلام والأمن الدوليين، ويشجع استحداث عمليات لنزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتساعد هذه المناطق على تضييق النطاق الجغرافي للأنشطة العسكرية النووية، وبذلك تعزز نظام عدم الانتشار. وقد أيد الاتحاد الروسي دائما جهود الدول الرامية إلى إنشاء مثل هذه المناطق في مناطق مختلفة في العالم. ومن دواعي سرورنا أنه تم مؤخرا إحراز تقدم في هذا المجال. وقد أضيفت إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية في انتاركتيكا وأمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ منطقتا أفريقيا وجنوب شرقي آسيا. ويحدوني الأمل في أن تتخذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط.

وإننا نؤيد، ضمن جملة أمور، مبادرة جمهورية بيلاروس بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية. وهذه المبادرة تقدم في ظروف تختلف جوهريا عن الظروف التي قدمت في ظلها أفكار بإنشاء أوروبا خالية من الأسلحة النووية أثناء عصر المواجهة بين الكتلتين - وتكمن قيمة مبادرة بيلاروس في كونها ستدمج المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المقترحة في الهيكل العام للأمن الأوروبي المشترك في سياق عالم ما بعد المواجهة.

ونحن نعتقد أن أفضل طريقة لتنفيذ مبادرة بيلاروس هي وضع مسودة معاهدة بشأن الإبقاء على المجال الجوي في وسط وشرق أوروبا خاليا من الأسلحة النووية.

ويظل موقفنا ثابتا فيما يتعلق بضرورة الاحترام الصارم، لدى إبرام اتفاقات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، للأعراف المتعارف عليها في القانون الدولي. فلا يجوز أن تتجاوز آثار تلك المعاهدات مناطق الدول الأطراف فيها، بما في ذلك المجال الجوي والمياه الإقليمية المحددة في القانون الدولي.

ومع ذلك، فنظرا لأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في إطار تعزيز نظام عدم الانتشار، نحن نحبذ القيام بشكل متأن، بصياغة جميع معالم المقترح. وهذا يعني في المقام الأول ضرورة تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة بشكل واضح، وكذلك الشروط المتعلقة بإنشائها، وخاصة مسألة المرور العابر في المنطقة للأسلحة النووية ووزعها.

وقد اقترح رئيس جمهورية روسيا، بوريس يلتسين، في نيسان/أبريل ١٩٩٦ تركيز الأسلحة النووية في أراضي الدول الحائزة على الأسلحة النووية. ويؤدي تنفيذ هذا الاقتراح بالتأكيد إلى توسيع المناطق التي تظل خالية من تلك الأسلحة، لأن الأسلحة النووية ستظل ضمن الحدود الوطنية للدول التي تمتلكها. ونحن نفهم أن هذه المبادرة تشترك في نفس التوجه مع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم.

إن ارتباط المشاكل النووية بعضها ببعض يقتضي نهجا شاملا لحلها. ولنضرب مثلا مشكلة تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إننا نتعاطف مع رغبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المضي قدما في هذا السبيل، وأود أن أضيف أن اشتراك الدول النووية في معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يجعل تقديم ضمانات لنحو ١٠٠ دولة غير نووية مشتركة في تلك الاتفاقات أمرا ممكنا.

إن هذه المرحلة من مراحل عملية نزع السلاح تثير عددا من المشاكل يمكن أن تكون مناقشتها من بين الأمور التي تشكل أساس عمل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ونعتقد أنه سيكون من الصعب الاعتراض على ضرورة عقد الدورة الاستثنائية ونحن على أعتاب سنة ٢٠٠٠. ولكن المهم أن تسفر أعمال الدورة الاستثنائية عن اعتماد قرارات هامة ومستقبلية التوجه. وترتكز أهمية هذا النهج على تجربة فاشلة، إذ أن الدورتين الاستثنائيتين السابقتين المخصصتين لنزع السلاح لم يتمخضا عن نتائج تذكر. فهل نريد تكرار أخطاء الماضي، خاصة ونحن نتحدث عن محفل يجب أن يبعث حيوية جديدة في عملية نزع السلاح في الألف سنة القادمة؟

وفيما يتعلق بالأولويات التي ينبغي مناقشتها أثناء الدورة الاستثنائية وبنود جدول الأعمال التي ينبغي النظر فيها على سبيل الأولوية، نعتقد أن من الضروري الحفاظ على توازن حساس بين مجموعة المشاكل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والمسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية. إذ يجب أن يولى الاهتمام المناسب لكل من هاتين المجموعتين. فالتحرك السريع في اتجاه الملف النووي يمكن أن يؤدي إلى نتيجة عكسية. ويجب ألا تقتصر المحافل التي تعقد على هذا المستوى على تبادل الآراء، بل ينبغي أن تسفر عن نتائج سياسية طويلة المدى. وأكرر أنه سيكون من دواعي الاحباط الشديد أن تكون الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة فرصة أخرى ضائعة في مجال نزع السلاح. ويحق للمجتمع الدولي أن ينتظر منها نتائج حقيقية ملموسة.

ومن أهم الأمور أن تكون التحضيرات لذلك المحفل دقيقة وواعية، وأن تسفر الدورة عن اعتماد وثائق متينة بحق ومستقبلية التوجه.

إن نزع السلاح اليوم هو سدى ولحمة الجهود المبذولة لتعزيز السلم الدولي وحل الصراعات وإقامة نموذج جديد من الأمن الشامل.

ويمضي الحوار الدولي بشأن هذه المشاكل على نحو حثيث. والمطلوب هو نهج جديد فيما يتعلق بمشاكل نزع السلاح في أوروبا أيضا، يقوم على وحدة المصالح الأمنية وليس على منطق التكتلات.

وفي هذا الصدد فإننا نرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٦، حيث تم التوصل إلى قرار مقبول بشأن مسائل الأجنحة العسكرية، وعلينا الآن تنفيذ القرارات المتفق عليها.

إن نهج التكتلات الذي قامت عليه المعاهدة أصلا قد عفا عليه الزمن، ومن الضروري الآن تكييف المعاهدة بما يتفق مع الحقائق الجديدة في أوروبا

والعالم. وهذا أمر لا غنى عنه لدعم حيوية معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في المستقبل.

إن عدم الاستقرار الذي لا يزال سائدا في عدد من مناطق العالم يؤكد بشكل حاد على الرابطة الوثيقة بين عملية نزع السلاح وتسوية النزاعات المحلية والإقليمية، بوكذلك على أهمية التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لنزع السلاح. ولا بد من أن تصبح هذه التدابير جزءا من نظام الدبلوماسية الوقائية الذي يتكون الآن في الأمم المتحدة وسوف يصبح عنصرا هاما في صيانة الاستقرار الإقليمي.

كما أن الآثار المروعة للنزاعات الإقليمية تشهد بالبعد العالمي الذي تأخذه عملية نزع السلاح على المستوى الأصغر، وهو ما يتطلب بذل جهود متجددة في هذا المجال.

وفي معرض المناقشات التي دارت أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة حول مجموعة البنود المتعلقة بالأسلحة التقليدية، كان البند المتعلق بالألغام المضادة للأفراد موضع اهتمام خاص. وقد شهدنا جهودا ترمي إلى إعادة النظر في النتيجة حسنة التوازن التي توصل إليها مؤتمر أيار/مايو الماضي بشأن الأسلحة غير الإنسانية - أي بروتوكول الألغام الأرضية.

إننا نعتقد أن الجهود التي تبذل لفرض حظر على الألغام ستؤدي إلى نتائج عكسية. ومهمتنا الأساسية الآن هي تنفيذ البروتوكول المنقح لاتفاقية ١٩٨٠ وضمان أكبر اشتراك ممكن في ذلك البروتوكول من قبل دول تحترم أعرافه ومعاييره احتراما صارما.

ومن رأينا أنه حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي بدور أنشط في جهود إزالة الألغام كجزء من الحلول فيما بعد الصراعات. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بالدور المركزي في تنسيق جهود المجتمع الدولي في تنفيذ برنامج إزالة الألغام. وتقف روسيا على أهبة الاستعداد، من واقع الخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال، للاشتراك في الجهود المتعددة الأطراف والثنائية وتقديم المساعدة للبلدان التي تحتاجها.

ونعتقد بضرورة القيام بعمل محدد في مجال تنسيق التدابير السياسية لحل الصراعات المحلية والإقليمية وتوسيع عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف عملا على وقف انتشار الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة.

ونحن نرى أيضا أن الرقابة مسألة لها أولوية. وعلينا أن نبني استراتيجية واعية للرقابة الدولية، ونحسنها باستمرار، وأن نقيم آليات متعددة الأطراف لهذه الغاية. وروسيا على استعداد لدراسة أي مبادرات أخرى ممكنة لتطوير التعاون الدولي في هذا المجال.

وقد كانت مسألة تنظيم نقل الأسلحة من أولويات العمل الكبرى في الأمم المتحدة مؤخرا. ونحن نريد تقوية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فهو أداة هامة لتحقيق الشفافية في تصدير واستيراد الأسلحة وتساعد في منع تراكم الأسلحة الذي يزعزع الاستقرار.

ونأمل أن تكون القرارات التي تتخذها هيئة نزع السلاح هذا العام إسهاما له قيمته في حل المشاكل التي تناولتها في كلمتي.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أبلغتني الأمانة العامة أن أحدا لم يطلب الكلمة في جلسة بعد الظهر. وقد وافق أحد الوفود الذي كان على قائمة المتحدثين في تلك الجلسة أن يؤجل كلمته، مشكورا، إلى صباح الغد.

وبناء عليه، سيكون عندنا وقت بعد ظهر اليوم للمشاورات بين الوفود أو مجموعات الوفود.

ولدينا في الوقت الحالي ثلاثة وفود ترغب في التحدث في جلسة الغد في تبادل الآراء العام. وترجو الأمانة العامة من أي وفد آخر يرغب في التحدث غدا أن يبلغها بذلك سواء بالهاتف أو يطلب ذلك مباشرة اليوم.

وأرجو من الوفود تسجيل أسمائهم على قائمة المتكلمين في تبادل الآراء العام قبل الساعة السادسة من مساء اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥